

بلاغ

حول الجائزة الوطنية للتجديد الإداري

تعلم رئاسة الحكومة كافة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بفتح باب الترشيحات للجائزة الوطنية للتجديد الإداري وذلك بموجب الأمر عدد 468 لسنة 1993 المؤرخ في 22 فيفري 1993 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 3175 لسنة 2013 المؤرخ في 31 جويلية 2013 والأمر الحكومي عدد 184 لسنة 2016 المؤرخ في 11 فيفري 2016.

وتهدف "الجائزة الوطنية للتجديد الإداري" إلى ترسيخ ونشر ثقافة الابتكار والمبادرة صلب الإدارة العمومية من خلال مكافأة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية الذين قاموا بصورة فردية أو جماعية بتصوير أو تطبيق تجديد إداري يتمثل في إنجاز أعمال أو وثائق أو معدات إدارية أو طرق أو أنظمة جديدة تمكن من تحسين المرفق العام وذلك خاصة في المجالات التالية:

1. تبسيط وإعادة هندسة الإجراءات والمسالك الإدارية،
2. تحديث طرق التصرف والتسيير والتنظيم الإداري،
3. تحسين ظروف العمل وتطوير وسائل وأدوات العمل الإداري،
4. النهوض بقدرات العون العمومي وتحفيزه،
5. الرفع من جودة الخدمات العمومية،
6. تيسير النفاذ إلى الخدمات العمومية من قبل جميع فئات المواطنين،
7. دعم مجهودات رقمنة الخدمات والتحول الرقمي للإدارة،
8. التحكم في النفقات وترشيد الموارد العمومية،
9. تطوير آليات المساعدة على أخذ القرار،
10. إرساء مبادئ الحوكمة وتكريس انفتاح الإدارة على محيطها،

علما وأن القيمة المالية للجوائز تتوزع كالتالي:

- ✓ الجائزة الكبرى بقيمة 5000 دينار،
- ✓ الجائزة الأولى بقيمة 3500 دينار،
- ✓ الجائزة الثانية بقيمة 3000 دينار،
- ✓ الجائزة الثالثة بقيمة 2500 دينار.

وتتمثل شروط الترشيح (سواء كان فرديا أو جماعيا) في ما يلي:

- أن يكون المترشح عونا عموميا في وضعية مباشرة لدى إحدى مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وذلك دون اعتبار رتبة المترشح أو وظيفته،
- أن تكون أعمال التجديد حديثة العهد (تجديد تم الشروع في الإعداد له أو تطبيقه منذ مدة لا تتجاوز سنتين)،
- خصوصية موضوع التجديد وارتباطه بسياق أو وضعية أو إشكالية محددة،

- ألا يتعلق محتوى التجديد بأشغال أمرت بإنجازها الإدارة أو المؤسسات العمومية أو الجماعات المحلية بمقابل وكذلك أشغال البحوث التي اعتمدت للإحراز على شهادة جامعية أو بأشغال في إطار تنفيذ برامج ومشاريع التعاون الدولي،
- إعداد ملف ترشح (في صيغتي MS Word و PDF) لا يتجاوز حجمه 3 صفحات يتضمن وجوبا التنصيص على (1) موضوع التجديد والإشكالية التي يجيب عنها (2) توضيح علاقة التجديد بالمجالات المشار إليها أعلاه وطريقة مساهمته في تحقيقها (3) منهجية الإعداد والتطوير مع بيان التواريخ المتعلقة بكل مرحلة (4) الهدف الرئيسي للتجديد (5) النتائج المنتظرة على المدى المتوسط والبعيد (6) الأطراف المتدخلة والجهات المستفيدة (6) وصف لمضمون التجديد (7) التنصيص على المراحل القادمة (8) كيفية ضمان تطبيق التجديد واستمراريته (9) قابلية التجديد للتعميم في إدارات/قطاعات أخرى (10) متطلبات تطبيق التجديد المقترح
- تعمير استمارة الترشح على الخط التي يتم من خلالها طلب تحميل السيرة الذاتية للمرشحين وملفات الترشح إضافة إلى مطلب ترشح ممضى ومؤشر عليه من قبل رئيس الإدارة إلى جانب الملاحق الضرورية لمزيد فهم التجديد المقترح والإحاطة به. ويتم الحصول على رابط الاستمارة من خلال توجيه رسالة إلكترونية من بريد إلكتروني مهني على العنوان الإلكتروني: **innovation@pm.gov.tn**
- ضرورة احترام التسلسل الإداري (مطلب ترشح ممضى ومؤشر عليه من قبل رئيس الإدارة)،
- تجنب تضارب المصالح واحترام الملكية الفكرية في ما يتعلق بمحتوى التجديد.

وتنظر لجنة تحكيم مختصة صلب رئاسة الحكومة، حددت تركيبها بالفصل 5 من الأمر عدد 468 لسنة 1993، في الترشيحات المتعلقة بالجائزة الوطنية للتجديد الإداري. ويقع تقييم الترشيحات وترتيبها وفقا للمعايير التالية:

1. درجة تعقيد الإشكالية التي يجيب عنها الإجراء (10 نقاط)
2. منهجية التحليل والصيغة (10 نقاط)
3. الحدائة على المستويين الوطني والدولي (10 نقاط)
4. أهمية النتائج والآثار المنتظرة (10 نقاط)
5. القيمة المضافة للمتعامل مع الإدارة (10 نقاط)
6. الارتباط بتنفيذ توجهات الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والقطاعية (10 نقاط)
7. القابلية للتطبيق الفعلي (الكلفة، المدة، الصعوبات القانونية أو الفنية،...) – (10 نقاط)
8. الاستدامة والقابلية للتعميم (10 نقاط)
9. استخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات (10 نقاط)
10. ترشيد التصرف في الموارد العمومية (10 نقاط)

هذا وقد حدد أجل تقديم الترشيحات للحصول على الجائزة الوطنية للتجديد الإداري خلال الفترة من 17 ماي إلى 01 جوان 2021 (لا تقبل الترشيحات الواردة خارج الفترة المذكورة).